

٥- اتهامات أخرى:

- أ- بيع التقنيات للدول النامية بسعر أعلى من السعر المستحق.
- ب- التهرب من دفع الضرائب للدول المضيفة.
- ج- أحياناً تقوم الشركات الأجنبية بتضخيم أسعار واردتها لتهريب أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة من الدولة المضيفة إلى الخارج.
- د- التدخل في السياسات الداخلية عن طريق الأحزاب والنقابات.

النظرة اليوم إلى الشركات الدولية نظرة واقعية تعتبرها مثل أي شيء آخر له جوانبه المفيدة والمضرة وإنها إحدى حقائق الحياة ومن الصعب تجاهلها، لذا يجب التعامل معها على هذا الأساس ومحاولة تعظيم المنفعة وتقليل الضرر والمخاطر.

ثالثاً: الإجراءات الحكومية المتعارضة مع عمليات الشركات الأجنبية

قد تضع القوانين والإجراءات الحكومية أعباء ثقيلة على الشركات الأجنبية ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- ١- **إجراءات محايدة:** إجراءات لا تفرق بين الشركات الأجنبية والمحلية، ولكنها غالباً ما تؤثر على الشركات الأجنبية أكثر من المحلية، ونذكر منها:
 - أن يحتل مواطنون الدولة المضيفة وظائف عليا.
 - إجبار الشركات العاملة في التصدير أن تبيع في السوق المحلي بسعر أقل.
- ٢- **إجراءات منحايزة:** إعطاء ميزة لشركات المحلية فوق الشركات الأجنبية، ومنها:
 - الحواجز الجمركية. فرض رسوم أو ضرائب عالية على الشركات الأجنبية.
 - السماح فقط بالاستثمار الأجنبي إذا كان هناك شركاء محليون وبنسب معينة.
 - عدم سماح الشركات الأجنبية بالاقتران من البنوك.
- ٣- **الحرمان من الأصول المملوكة:** حرمان كامل أو جزئي من استخدام الأصول كاستخدام الأصول لفترة وجيزة أو محدودة. الخ. والحرمان الكامل هو المصادرة. والمصادرة حق من حقوق السيادة الدولية تجيزها القوانين والأعراف الدولية، ولا تكون حرماناً كامل إذا صاحبها نوع من التعويض العادل. فعليه يجب أن يكون التعويض "أنياً" أي بدون تأخير.
 - التأميم: ويعني التأميم قصر نشاط اقتصادي معين على المواطنين فقط، بما يعني إجبار الشركة الأجنبية بالبيع بأي سعر أو تعريضها للمصادرة.

رابعاً: إجراءات يتخذها البلد موطن الشركة الأجنبية

قد تفرض الدولة موطن الشركة الخارجية قواعد لسلوك شركتها في الخارج أو قوانين متصلة بسياستها الخارجية أو الداخلية. (مثل حظر التعامل مع الشركات اليهودية).

خامساً: مخاطر مصدرها دولة ثالثة

قد يكون مصدر المخاطر خارجياً بالإضافة إلى المصادر الداخلية المعروفة. فقد تتمثل المصادر الخارجية في الفلسفات السياسية أو الدينية مصدرها دولة ثالثة أو الأحلاف الدولية والضغط العالمية من الدول الأخرى، أو حرب عصابات في دولة مجاورة أو الإرهاب العالمي... الخ.

إدارة وتقييم المخاطر السياسية

إدارة المخاطر تعني القدرة على التنبؤ بوقوعها والتهيؤ لذلك. هناك أسلوب مزدوج للتنبؤ يكون جزء منه على المستوى الكلي أو العام، والثاني على المستوى المتعلق بالشركة أو الصناعة التي هي فيها.

على المستوى العام تحاول الشركة بالتنبؤ بالتطورات السياسية ودرجة الاستقرار السياسي والنظرة الحكومية نحو الشركات الأجنبية عموماً.

على المستوى الجزئي تسعى الشركة إلى معرفة الأثر المحتمل لهذه التطورات المتوقعة والفرص والمخاطر التي ستخلقها هذه التطورات. فتحاول أن تعرف الشركة إذا ما كان نشاطها يتعارض مع أهداف الدول المضيفة.

والجدير بالذكر أن هناك بيوت خبرة متخصصة في دراسة الأوضاع السياسية في البلدان المختلفة وتبيع خدماتها للشركات الدولية.

استراتيجيات درء المخاطر

هنالك عدة أشياء تستطيع أن تفعلها الشركة لحماية نفسها من المخاطر السياسية بعد أن تقوم بالتحليل والدراسة. وهذه الاستراتيجيات هي:

١- إجراءات يجب أن تسبق القرار الاستثماري:

- **التفاوض المسبق:** على الشركة الأجنبية توقع المصاعب والوصول إلى تفاهم مع البلد المضيف قبل الدخول في الاستثمار حول التغيرات التي يمكن أن تحدث وما سيحدث للشركة حينها.
- **اللجوء إلى التأمين ضد المخاطر:** فتقوم المنظمة المختصة بتقديم تعويض للشركة المتأثرة في حالات الحروب والاضطرابات والمصادرة.

٢- استراتيجيات تنفذ عند بدء العمليات:

- قد تتغير هذه الاتفاقات التي سبقت مع تبديل الأوضاع فهنا على الشركة أن تصر على تنفيذ الاتفاقيات وتتمسك بالنصوص المبرمة، أو أن تحاول الشركة التكيف مع الوضع الجديد.

٣- التخطيط للطوارئ:

- بعد أن تبدأ الشركة في العمل قد تجد طوارئ أخرى ولذا ينبغي على الشركة أن تكون لديها خطة تحدد ما ستفعله إذا ما حدثت اضطرابات في البلد المضيف.

البيئة القانونية

النظم القانونية التي تخضع لها الشركات الأجنبية

تخضع الشركة الأجنبية بدرجات متفاوتة إلى ثلاث مجموعات من القوانين. **أولاً قوانين البلد الأم**، والذي هو بلد ومقر الشركة الأصلية الذي يتحكم في خروجها ويؤثر على نشاطها، **ثانياً قوانين البلد المضيف** وهي أكثر القوانين تأثيراً على عمليات ومنشآت الشركة، **وثالثاً القانون الدولي** الذي يمكن أن تلجأ إليه إذا كان فيه لها ملاذ.

المحاضرة السادسة

البيئة الثقافية والاجتماعية

عناصر البيئة الثقافية

تنقسم العناصر الرئيسية التي سنركز عليها إلى ثلاثة عناصر ذات أثر محسوس على القرارات والممارسات وهي:

أولاً: العناصر الفيزيائية Physical Factors

١- عناصر الطقس والمناخ

مثل الحر والبرد والأمطار والجفاف وهذه لها أثر واضح في تحديد الحاجات الإنسانية ونوع السلع المطلوبة. لذا فالمناخ يؤثر على المزيج التسويقي لكل بلد.

٢- الخصائص الجسدية والمظهر الخارجي

مثل الطول والوزن واللون وأشكال الجسم وفصيلة الدم ودرجة مقاومة الأمراض، فتعكس هذه الفروق على تصميم السلع لتلائم الخصائص الجسدية للبشر لكل بلد.

٣- الثقافة المادية

وتشمل كل شيء من صنع الإنسان، فتشمل البنى الهيكلية الموجودة في المجتمع ومع أنها من صنع الإنسان إلا أنها تشكل سلوكه. فالبنى التحتية تحدد نوعية السلع التي تستخدم في القطر وبالتالي تحدد أسلوب الحياة.

ثانياً: عناصر ديموغرافية Demographic Factors

١- معدل النمو السكاني

يؤثر معدل النمو السكاني على حجم السكان مستقبلاً وعلى التركيبة السكانية الحالية وبالتالي يمكن تحديد الفئات العمرية السائدة في البلد ومن ثم الطلب على السلع والخدمات الذي ترغبه هذه الفئة.

٢- حجم الأسرة

يؤثر حجم الأسرة على حجم عبوة السلع المطلوبة، وكذلك لحجم الأسرة دور في من يتخذ قرار الشراء داخل الأسرة.

٣- التعليم

يؤثر مستوى التعليم على الذوق العام وبالتالي على نمط الاستهلاك ونوعية السلع المرغوبة ونوعية الرسائل الإعلانية، ونوعية الموارد البشرية... الخ.

٤- الحضر والريف

من الملاحظ أن الشركات الأجنبية تجذبها المراكز الحضرية في البلدان النامية كمواقع لمنشئاتها الصناعية إذ تكون فيها العمالة المتدربة متوفرة نسبياً وتوفر الخدمات المساعدة... الخ.

ثالثاً: العناصر السلوكية Behavioral Factors

هناك قواعد للسلوك في أي مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي تختلف من بلد إلى بلد. ومن هذه العناصر المهمة في إدارة الأعمال الدولية:

- ١- الانتماء إلى الجماعات.
- ٢- النظرة إلى العمل وأهمية الوظيفة والدوافع للعمل.
- ٣- أهمية نوع المهنة.
- ٤- النظرة إلى الوقت.
- ٥- أساليب التفكير.
- ٦- اللغة ومهارات الاتصال.
- ٧- النظم الاجتماعية (العادات والتقاليد والأديان).

لتحميل نسختك المجانية

ملئى البحث العلمي



www.rsocrs.info

المحاضرة السابعة

البيئة المالية: المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية

البيئة المالية ساحة واسعة تتدفق فيها الأموال بأحجام هائلة واللاعبون الأساسيون فيها هم السلطات النقدية لكل بلد والمؤسسات الدولية والإقليمية المالية والبنوك والشركات العالمية والمحلية والأفراد والمؤسسات المحلية، وكل هؤلاء يتفاعلون في الأسواق المالية العالمية المرتبطة بشبكات اتصالات معقدة وأنية.

أولاً: منظمات تعمل في تحرير التجارة

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization

مثلما خلق الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية البنك وصندوق النقد الدوليين، كان تفكير معظم الدول متجه حينها إلى تكوين منظمة للتجارة الخارجية لتشجيع التبادل التجاري بين الدول، وأسفر الاجتماع الذي أقيم في هافانا عن ميثاق هافانا الداعي إلى قيام منظمة للتجارة وقد وقعته ٥٦ دولة عام ١٩٤٧م، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضة الانضمام إلى المنظمة خوفاً من فقدان حق اتخاذ قرارات سيادية لمنظمة لا تسيطر عليها الولايات المتحدة ولذا اكتفى رئيس الولايات المتحدة بالعمل من خلال اتفاقية هي اتفاقية الجات. والآن وبعد خمسين سنة من ذلك وفي آخر دورة للجات (دورة أوروغواي) الموقع عليها في مراكش في أبريل ١٩٩٤م وافق المتعاقدون على خلق منظمة التجارة العالمية وأصبح كل الأطراف المتعاقدين في الجات أعضاء في المنظمة الجديدة والتي قامت رسمياً في يناير ١٩٩٥م ومقرها جنيف بسويسرا، وقد نصت اتفاقية الإنشاء على أن للمنظمة خمس مهام هي:

- ١- الأشراف على تطبيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنبثقة عن جولة الأوروغواي.
- ٢- تقديم منبر لأعضائها للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإطاراً لتنفيذ نتائجها.
- ٣- إدارة إجراءات تسوية النزاعات.
- ٤- إدارة آلية استعراض السياسات التجارية.
- ٥- التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالاتهما من أجل تنسيق وتناغم السياسات الاقتصادية العالمية.

أهم مبادئ المنظمة:

للمنظمة مبادئ وقواعد عديدة أهمها:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية **Most Favored Nation** يقصد به أن على أية دولة عضو تمنح ميزة تجارية لدولة أخرى، أن تمنح تلك الميزة أيضاً لجميع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.
- مبدأ الشفافية **Transparency** ويقصد به نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة وذلك بشكل واضح.

كذلك تعني الشفافية أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على القيود الجمركية فقط حيث أن القيود غير الجمركية غير مقبولة كونها ستاراً لا يعرف ما وراءه ويصعب تتبع آثارها.

■ مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

ويقصد به التزام الدول الأعضاء بمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات.

هيكل منظمة التجارة العالمية:

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من ثلاثة مستويات هي:

١- **المؤتمر الوزاري** وهو السلطة العليا في المنظمة وينعقد مرة كل عامين ويتكون من ممثلين لجميع أعضاء المنظمة وقد انعقد المؤتمر الأول في ديسمبر ١٩٩٦م.

٢- **المجلس العام** الذي يشرف على تنفيذ العمل بالاتفاقية والقرارات الوزارية ويجتمع ما بين المؤتمرات الوزارية ويعمل المجلس أيضاً كجهاز لتسوية المنازعات وكآلية لمراجعة السياسات التجارية ويتكون المجلس من ممثلين لجميع الدول الأعضاء ولهذا المجلس مجالس فرعية كمجلس تجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ومجلس التجارة المتعلق بجوانب الملكية الفكرية.

٣- **اللجان المختلفة** كلجنة التجارة والتنمية ولجنة قيود موازين المدفوعات، وتعمل هذه اللجان في إدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف في المجالات المختلفة وتتنحصر مهامها في تقديم تقارير بالإجراءات التي تقوم بها إلى المجلس العام.

- للمنظمة أيضاً مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري وتتبعه سكرتارية وجهاز تنفيذي.
- والمنظمة نوعان من العضوية هما العضوية الكاملة ووضع المراقب.
- تتخذ القرارات في المنظمة بالإجماع، ويمكن أن يتم حسم قضايا محددة بأغلبية ثلاثة أرباع إذا لم يتوفر الإجماع كموضوع تفسير معين حول أحد البنود أو موضوع قبول انضمام عضو جديد.
- ولكل دولة صوت واحد.

اتفاقيات جولة أوروغواي:

تنقسم اتفاقيات جولة أوروغواي إلى ثلاثة أنواع هي:

- ١- **اتفاقيات متعددة الأطراف**. وهي اتفاقيات ملزمة لجميع أعضاء المنظمة.
- ٢- **اتفاقيات جماعية**. وهي اتفاقيات ملزمة للدول الموقعة عليها فقط.
- ٣- **الاتفاقيات الأخرى**. التي تتعرض لنفاصيل جزئية معينة مثل مكافحة الإغراق واتفاقيات سياسة الدعم.

أهم ما يميز دورة أوروغواي عن سابقتها هي:

- ١- إنها تضمنت تجارة المنتجات الزراعية لأول مرة وقامت الاتفاقية حول الزراعة بهدف تحرير تجارة المنتجات الزراعية من خلال تحويل القيود غير الجمركية إلى

قيود جمركية ثم تخفيضها تدريجياً كما تدعوا إلى تخفيض دعم المنتجات والصادرات الزراعية وفتح الأسواق.

٢- كذلك هنالك الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) التي يشرف عليها مجلس تجارة الخدمات وترتكز الاتفاقية على مفاهيم ومبادئ تحكم تجارة الخدمات وتتضمن التزامات محددة تقدمها كل دولة موقعة.

٣- إبرام اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) التي حددت سبع مجالات لحمايتها كحقوق التأليف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع.

٤- هناك اتفاقية أخرى جديدة خاصة بالإجراءات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة (TRIMS) كأن تصر الدولة المضيفة على المستثمر الأجنبي باستعمال نسبة معينة من المواد المحلية بدلاً من الاستيراد (حيث تسعى الاتفاقية للتقليل من ذلك).

٥- هنالك أيضاً آلية تسوية المنازعات وهي تختلف عن الآليات السابقة فهناك حق التظلم أمام هيئة تسوية المنازعات التي يمكن عرض الأمر عليها أولاً ثم هنالك حق التظلم أمام هيئة الاستئناف ثم الحل الودي ثم التحكيم.

٦- اتفاقية المنسوجات والملابس والتي هي أصلاً اتفاقية لإلغاء اتفاقية سابقة (اتفاقية الألياف المتعددة) التي كانت تضع حصصاً على صادرات الملابس من الدول النامية إلى دول متقدمة.

أما مراجعة السياسات التجارية فهي جزء من عمل المنظمة يهدف إلى زيادة الشفافية وتفهم الممارسات التجارية المختلفة. وتتم المراجعة دورياً على حسب الثقل التجاري للدولة: مرة كل سنتين للدول التجارية الكبرى، ثم مرة كل أربع أو ست سنوات على حسب وزن الدولة.

ثانياً: منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات والتجارة

١- صندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund (IMF)

أنشأ هذا الصندوق عام ١٩٤٤م في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي بعد انهيار نظام قاعدة الذهب وتردي التجارة والاقتصاد العالميين. ويهدف الصندوق إلى خلق منظمة دائمة تعمل على:

- تشجيع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء وتيسير التنوع والتوسع في التجارة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية.
- العمل على ثبات أسعار صرف العملات ووضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالعملات الجارية بين الدول الأعضاء.
- التخلص من قيود الصرف الأجنبي.
- مساعدة الدول التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات بوضع موارد الصندوق في أيديها دون الحاجة إلى اتخاذ تدابير انكماشية في اقتصادياتها لتقصير أمد الاختلال.

رأس مال وإدارة الصندوق

- يدير الصندوق مجلس محافظين من وزراء ماليات الدول الأعضاء، ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام. بالإضافة إلى مجلس مديرين تنفيذيين.
- تساهم الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق بنسب مختلفة اعتماداً على الدخل القومي والوزن التجاري لكل دولة، ويسدد ربع هذه الحصة بالذهب أو الدولار والباقي بالعملة الوطنية.
- يتم التصويت على القرارات الرئيسية بنظام الحصص.
- يختار مدير الصندوق مجلس المحافظين للعمل لفترة محددة يعاونه موظفون مختلفون على رأس المنظمة.

وظائف الصندوق

- ١- تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء.
- ٢- تقديم القروض للدولة المحتاجة وذلك لمعالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها.
- ٣- تبادل الآراء والتشاور.

٢- صندوق النقد العربي (AMF) The Arab Monetary Fund (AMF) (مؤسسة إقليمية)

أنشئ عام ١٩٧٧م ومقره أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي. وتساهم فيه جميع الدول العربية. يشبه الصندوق العربي صندوق النقد الدولي في أهدافه وإدارته حيث يديره مجلس محافظين يجتمع كل عام ومجلس مديرين تنفيذيين ومدير عام يعاونه خبراء وموظفون.

أهداف صندوق النقد العربي

- ١- تصحيح الاختلاف في موازين الدول الأعضاء.
- ٢- استقرار أسعار صرف العملات بين الأعضاء وتحقيق قابليتها للتحويل والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الخارجية.
- ٣- تطوير الأسواق المالية العربية.
- ٤- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
- ٥- تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء.

ثالثاً: مؤسسات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

The International Bank for Reconstruction & Development (IBRD)

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ١٩٤٤م بموجب نفس الاتفاقية التي أنشئ بها صندوق النقد الدولي، كما إن العضوية في الصندوق من شروط العضوية في البنك. ويعمل البنك كالمصارف التجارية إذ أنه يعتمد في تمويل عملياته على الأموال التي يقترضها من السوق المالي أكثر من اعتماده على رأس ماله.

ويدار البنك بطريقة مماثلة لأسلوب صندوق النقد حيث له مجلس محافظين من وزراء مالية الدول الأعضاء ثم مجلس مديرين تنفيذيين وله رئيس تعاونه هيئة إدارية.

أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (طويلة الأجل / قروض طويلة الأجل):

- ١- العمل على نمو التجارة العالمية والمحافظة على توازن موازين المدفوعات بتشجيع استثمار الأموال الدولية لتنمية موارد الإنتاج في الدول المستفيدة.
 - ٢- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.
 - ٣- منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء.
- يضع البنك لنفسه حالياً هدفاً مركزياً وحيداً هو مساعدة المقترضين منه لتخفيض عدد الفقراء.

وظائف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

- ١- تقديم القروض للدول التي لا تستطيع الاقتراض من السوق العالمي بشروط السوق التجاري. كما يقوم البنك بضمان القروض التي يقدمها المستثمرون العاديين لمشاريع في الدول النامية.
- ٢- منح ائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل لمساعدة الدول المحتاجة في شراء الآلات الزراعية وبناء المطارات والمحطات الكهربائية ومشاريع البنى الهيكلية ويقدم البنك قروضه عادة بشروط ميسرة.
- ٣- إنعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشروعات الإنتاجية.
- ٤- تقديم المساعدات الفنية للأعضاء.

(مؤسسات إقليمية)

٢- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

The Arab Fund For Economic & Social Development (AFESD)

أخذ قرار إنشائه في مؤتمر القمة العربية المنعقد بالخرطوم عام ١٩٦٧ وبدأ مزاولة أعماله في دولة الكويت عام ١٩٧٤.

أهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

- ١- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري في الدول العربية وذلك بقروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ويعطي أفضلية للمشاريع العربية المشتركة.
- ٢- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تنمية وتطوير الاقتصاد العربي.
- ٣- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية.

لتحقيق أهدافه وبالإضافة إلى الإقراض والترويج والعمل الاستشاري، للصندوق الحق في الاقتراض من الأسواق الداخلية والخارجية كما له أن يقوم بضمان الأوراق الخاصة بالمشروعات التي يوظف فيها أمواله وبيع وشراء الأوراق المالية.

يدير الصندوق مجلس محافظين يجتمع سنوياً وهو بمثابة جمعية عمومية وينتخب مجلس المحافظين مجلس إدارة للصندوق، كما للصندوق مدير عام يعاونه موظفون.

٣- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا**Arab Bank For Economic Development In Africa**

أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٧٤م بمبادرة من الدول العربية البترولية والتي هي مصدر رأسماله الأساسي وكانت أهدافه هي:

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية غير العربية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- توفير المعونة الفنية.

يدار الصندوق بواسطة مجلس محافظين من (١١) عضواً (٧) منهم هي الدول العربية البترولية و(٤) دول مختارة ضمن الآخرين.

٤- البنك الإسلامي للتنمية (IDB) The Islamic Development Bank

أنشئ هذا البنك في جدة عام ١٩٧٤م الموافق ١٣٨٤هـ من أعضاء المؤتمر الإسلامي، ويدار البنك بواسطة مجلس محافظين تحته مجلس مديرين تنفيذيين مع مدير عام.

يهدف البنك إلى تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل بالفوائد إطلاقاً. وخلافاً لمؤسسات التنمية التقليدية التي يقتصر نشاطها على تقديم القروض للمشاريع التنموية، يقوم البنك الإسلامي بالمهام الإضافية التالية:

- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- الاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.
- قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة شرعية أخرى.
- منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء.

(الصناديق القطرية)**٥- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية Kuwait Fund for Arab**

يعمل في تمويل المشاريع التنموية في الدول النامية. والصندوق مستقل في إدارته، ويمنح قروض ميسرة طويلة الأجل مع رسوم منخفضة.

٦- الصندوق السعودي للتنمية Saudi Development Fund

تأسس عام ١٩٣٤هـ الموافق ١٩٧٤م، يمنح الصندوق قروضاً ميسرة ويركز على الدول الأقل نمواً، والصندوق مستقل في إدارته.

رابعاً: مؤسسات تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات المساعدة**المخاطر المالية**

- ١- مخاطر تقلبات أسعار العملة.
- ٢- مخاطر التحويل.
- ٣- مخاطر السيادة.